العدد (2188) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

صديق "الحكومة" يهدد بتجويع ٣٠٠ عائلة

رجل ثري يفرض سيطرته على سوق (المطبك) الشعبي ويتوعد بإزالته!

حين تخرجت مجموعة من الطلاب عام ٢٠٠٦ في جامعة بغداد كلية العلوم ، اتفق معظم الزملاء ان يبقوا على تواصل ، ويسألوا عن بعضهم في كل الأوقات، هذا الاتفاق بدأ يزول يوماً بعد آخر، حتى أخذت الحياة العملية كل الوقت وانشغل معظمهم بالركض وراء الوظائف.
كانت المجموعة تلتقي مع بعضها بالصدفة،فمنهم من التحق بسلك الشرطة او الجيش ، وآخر يعمل في شركة سياحة ، وآخرون لازالوا يبحثون عن وظيفة، والغالبية العظمى عاطلة.

وائل نعمة عدسة: أدهم يوسف

ومن لم يرد ان يلتحق بجيش البطالة حشر نفسه بين جموع أصحاب "البسطيات" ، وأخذ مترين من الأرض ليفترش عليها أنواع الفواكه والخضراوات . هكذا عمل "احمد" حين التقيته بعد سنوات فراق ، في سوق "المطبك" الشعبي في منطقة المشتل. تفاجأت حين وجدته يحتمي عن شمس تموز الحارة بقطعة من "الكارتون" الأسمر في سوق "البسطيات" بعد ان كان من اكثر الطلاب اجتهادا و تفاؤلا بالمستقبل ، انتهى على ظهر الشارع .
احتفظت بوعدي بالسؤال عنه بين حين وآخر ، وحدثني في الزيارات اللاحقة عن "اللهث" وراء عمل حكومي ، وكيف قرر في النهاية ان يقتنع بالعمل في هذا السوق المزحم.
كانت المجموعة تلتقي مع بعضها بالصدفة،فمنهم من التحق بسلك الشرطة او الجيش ، وآخر يعمل في شركة سياحة ، وآخرون لازالوا يبحثون عن وظيفة، والغالبية العظمى عاطلة.

سوق "المطبك" يشغل ساحة فارغة "حكومية" بعد من البسطيات التي تتكاثر كلما تسوء الظروف في البلاد،وتتسع رقعة البطالة. صديقي "احمد" اتصل بي في احد الأيام ليخبرني بأنه بحاجة إلى عمل جديد، استغربت من هذا الطلب ،لاسيما وان آخر لقاء كان بيننا أكد لي بأنه سيبقى في هذا السوق حتى "يوم القيامة"، لأنه متأكد أن الحكومة لن تجد حلولاً للعاطلين.
بعد أيام فهمت ان الجهات الحكومية المحلية أعطت أشعاراً للعاملين هناك بضرورة مغادرة المكان ، وأمهلت الجميع أسبوعين للمغادرة.

تكاثر أعداد "البسطيات"

السوق ولبعده عن بغداد الجديدة اكتسب ميزة خاصة ، بأن معظم أهالي حي المشتل زبائن دائميون فيه، لاسيما كبار النساء ، لصعوبة ذهابهم إلى الأسواق البعيدة. ابتدأ هذا المكان يظهر الى الوجود بعدد محدود من البسطيات بنهاية تسعينيات القرن الماضي ، وكانت الجهات البلدية تغض النظر عنه ،على الرغم من أنه غير نظامي وغير رسمي،إلا أن معظم العاملين به كانوا من المعوقين والنساء الكبيرات في العمر ممن ليست لديهن معيل. الولادات السريعة التي شهدها السوق بتزايد أعداد "البسطيات" جاءت وراء عام ٢٠٠٣ ، حيث تغيرت تركيبة العاملين فيه ، من أعمار كبيرة إلى شباب وخريجين وأطفال يركضون وراء الزبون لإقناعه بشراء "أكياس نايلون" ! وكلما فشلت الحكومة بإيجاد فرص عمل للخريجين، يشهد السوق وافدين جدد.

يشير عدد من العاملين هناك إلى أن الساحة كانت غير نظامية ، ولكن قامت قوات التحالف بترتيب المكان وتوزيع ثلاثة أمتار لكل "بسطية" ، لافتين بأنهم لا يدفعوا أي دينار عن جلوسهم في هذا السوق.
يتحدث ابو حيدر "كبير" أصحاب البسيطيات - كما يدعونه أهل السوق - بأن معظم العاملين في هذا المكان من العاطلين عن العمل ، وكبار السن ، وهم من أهل المنطقة، لم يجدوا غير هذه المهنة "الشاقة" -كما يصفها أبو حيدر - لتواجه هي الآخر بحصار من بعض الجهات وتطالبهم بالمغادرة!

سيناريوهات إزالة "الجنابر"

بالمقابل اختلفت الروايات عن سبب إزالة هذا السوق ، فريق من أصحاب "البسطيات" يشير إلى أن قراراً حكومياً صدر عن رئاسة الوزراء يقضي بضرورة رفع كل سوق شعبي في أية منطقة من مناطق العاصمة، منتقدين في الوقت نفسه اقتصار هذا القرار على سوق "المطبك" فقط ، بينما تنتشر "الجنابر" في كل ساحة فارغة من ساحات بغداد.
في حين يوضح فريق آخر بأن الجهات الحكومية المحلية أخبرتهم بأن الأهالي رفعوا شكوى بالضد منهم ، متهمين اياهم بمضايقة المارة والساكنين هناك، ورمي الازبال بشكل غير نظامي، ما أساء إلى شكل المنطقة.
الجدير بالذكر ان السوق يمتد لأمتار عدة وعلى جهتي الشارع الرئيس للمنطقة ، ويخفي وراءه مجموعة كبيرة من المنازل التي تحجز عدداً من هذه "البسطيات" أبوابها المطلة على الشارع، ما يشكل صعوبة في خروج النساء ، كما تسبب الأصوات العالية إزعاجاً مستمراً للساكنين.
بدورهم الأهالي لم يبدوا تذمراً لدرجة قيامهم برفع دعوى بالضد منهم ، حيث أكد سامر احد الساكنين في منزل يصطف أمامه "أبو الرقي" و"الخضراوات" وغيرها من "البسطيات" المختلفة، بأن هذا السوق مصدر إزعاج لنا، ولكن نحن نفكر بأنهم أصحاب عوائل ويحتاجون إلى العمل ، كما أن معظمهم خريجون ولم يجدوا وظائف أو أعمالاً أخرى يمكن ان تغنيهم عن الوقوف في الشارع، مشيراً في الوقت نفسه بأنه عاطل أيضاً عن العمل ويفكر ان ينتسب الى نقابة "البسطيات" قريبا !
الفريق الثالث من العاملين في السوق سرد لنا حكاية أخرى مختلفة ، مفادها ان شخصا ثريا اشترى منزلاً أمام السوق ، ليحوله إلى عمارة تضم عدداً من المحال التجارية ، وهو يسعى لإزالة "الجنابر" كي يرفع من بدلات إيجار المحال.
سجاد الشاب الصغير الذي يعمل في بيع "الخضراوات" وتقع "بسطيته" أمام العمارة الجديدة ، أوضح بأنه تشاجر مع صاحب البناية ، لأنه أمره بمغادرة المكان فوراً، مشددا على ان بعض "بلطجية" صاحب العمارة تعرضوا إلى "سجاد" بالضرب ، وقاموا ايضا برفع شكوى بالضد منه.

حكومة صاحب "العمارة"

فيما يؤكد مروان (٣٣) عاما ، ، وأحد العاملين في السوق ، بأن صاحب البناية الجديدة توعد وهدد كل اصحاب "البسطيات" بالإزالة ، وبأنه مستعد لدفع ٢٠ ألف دولار كي لا يبقى أي شخص في هذا المكان .
ويلفت مروان وهو خريج كلية الهندسة وعاطل عن العمل، بأن صاحب العمارة ، رجل ثري ويمكن له ان يدفع هذا المبلغ وأكثر منه في سبيل إبعاد "البسطيات" عن بنايته ، التي بالتأكيد سترفع من أسعار الإيجارات، حيث يشدد بعض أصحاب المحال هناك بان الراغبين بالاستئجار في البناية الجديدة يترددون بسبب وجود "الجنابر".
بالمقابل يشدد العاملون في السوق الشعبي بأن صاحب العمارة يعرض مبلغ مليون دينار كبدل إيجار للمحال التي تقع ضمن البناية، وطالب أصحاب "البسطيات" التي تقف أمامها بدفع ٧٥٠ ألف دينار شهريا ، وإلا سيقوم بإخراجهم من المكان .

العاملون في السوق: صاحب عمارة جديدة يريد سحق "البسطيات".. ويطالبون بإيجاد أسواق نظامية للخلاص

"المطبك" مثال حيّ لمعاناة أصحاب "الجنابر".. وموطنون : "البسطيات" تحاصرنا ... ولكن البطالة أشد حصاراً

ويشير عادل وهو يضع "البطيخ" في ميزان قديم الى ان صاحب العمارة ، هدد السوق بأن له أقارب كثر في الحكومة ، وكل المسؤولين أصدقاؤه باستثناء "رئيس الوزراء" ، وهو قادر بأصبع يده الصغير أن يخلي المكان.
ويوضح عادل أن ضابطا كبيرا في الشرطة الاتحادية التي تأخذ على عاتقها حماية المنطقة ، أكد في لقاء سابق جمعه مع أصحاب "البسطيات" في وقت سابق ، انه لا يمكن لأحد أن يخرجكم من المكان من دون إيجاد بدائل.
يشار إلى أن البناية الجديدة تقع في وسط السوق وتحاصرها "البسطيات"، وهي تتكون من ثلاثة طوابق ، لا تزال قيد الإنشاء.
من جانب آخر قامت جهات حكومية محلية قبل أيام بتوزيع أوراق يكتب فيها صاحب كل "بسطية" تعهداً بمغادرة المكان خلال فترة معينة، ويؤكد العاملون هناك أن اشتباكات حدثت في وقت سابق مع العناصر الأمنية على اثر مظاهرات محدودة قام بها أصحاب "البسطيات" اعتراضا على إزالة السوق، مؤكدين بأنهم سينظمون تظاهرة أخرى إذا ما أصرت الجهات المحلية على إخراجهم.

البحث عن أسواق نظامية

بالمقابل يطالب العاملون هناك بإيجاد بديل لهم، حتى يتمكنوا من مغادرة السوق، حيث يشير ابو زهراء (٥٧) عاما ، أن أصحاب "البسطيات" ليس لديهم اعتراض على ترك المكان ، في حالة ايجاد مكان بديل ، حتى وان أعطي لكل شخص متراً واحداً، مؤكدا وجود ساحة فارغة قريبة من السوق الحالي ، يمكن تحويلها الى مكان خاص بهم، كما فعلوا في بغداد الجديدة ، ومناطق أخرى.
الجدير بالذكر ان قرارات حكومية سابقة صدرت تؤكد عدم إزالة أي تجاوز ما لم توفر البدائل ، وفي هذا الشأن ينوه بعض العاملين في السوق إلى أن بعض "البسطيات" قد تجاوزت على الساحة ، وهي من جلبت المشاكل، مطالبين رفع هذه التجاوزات والإبقاء على السوق.
فيما كانت الزبائن التي تعتاد شراء الفواكه والخضراوات من السوق ، غير راضية على قرار الإزالة، مؤكدين بأنه يقدم خدمة لكل الأهالي .
ام ضياء (٦٣) عاما ، تشكو من أمراض كثيرة بسبب تقدم السن ، وهي لا تستطيع السير لمسافات طوال حتى تشتري احتياجات البيت بسبب مرض المفاصل ، لذلك لا تتقبل فكرة إلغاء سوق "المطبك". وتؤكد "بغض النظر عن الفائدة التي يقدمها للساكنين بالمنطقة ، إلا أنه يضم مجموعة كبيرة من الرجال والنساء وحتى الأطفال الذين يعيلون عوائلهم عن طريق البسطيات".
يشار إلى أن السوق يضم قرابة الـ ٣٠٠ بسطية موزعة على جانبي الشارع ، وكل واحدة يعمل فيها من ٢ إلى ٥ عاملين وراءهم ما لا يقل عن خمسة أفراد يقومون على إعالتهم ، وبالنتيجة نخرج بحصيلة كبيرة "نترك للقارئ حسابها" !
سوق "المطبك" هو ليس السوق الوحيد الذي يعاني من التهديد بالإزالة ، فقد خرج أصحاب "البسطيات" في السوق العربي بمظاهرات في الشهر الماضي تندد بقرار يقضي بإبعادهم عن السوق، حيث أشار العاملون إلى أن الجهات المحلية أعطتهم إشعاراً بضرورة رفع أغراضهم خلال ثلاثة أيام، وأكدوا بأنهم أكثر من ١٨٠٠ عائلة داخل قيصرية السوق العربي ، ومضى على وجودهم أكثر من ربع قرن، مطالبين بوضع آلية تنظيمية للسوق ووضع آلية جباية من قبل أصحاب البسطيات لضمان حق الدولة.
وقد أكدت أمانة بغداد في حينها بأنها ترفض وجود أية تجمعات وأسواق غير نظامية ، لكنهم يراعون ظروف بعض الأشخاص، مشددين على أنهم يحاولون تنظيم الأمور وانشاء اسواق جديدة.
ويتحدث معظم العاملين بهذه المهنة عن المشاكل التي يواجهونها ، حيث اضطر رسول رزاق (١٧) عاما لترك الدراسة مع أخيه للعمل في إحدى البسطيات في منطقة باب الشرقي، ويؤكد فقدنا والدنا منذ أربع سنوات جراء الأحداث الإرهابية .
من جانب آخر يلفت رسول إلى أن العمل بالبسطيات وبيع الملابس والعطور يوفر لهم ١٥ ألف دينار يومياً، مشددا على أنهم واجهوا رفضا في بداية الأمر، لأنهم تركوا الدراسة ولكن متطلبات الحياة أجبرت الجميع على الموافقة.
فيما أكد علي محمد وهو يفترش بسطية في شارع الجمهورية المزدحم ، بأنه لم يستطع ان يجد وظيفة حكومية ، وحاول الحصول على وظيفة بكل الطرق فلم يترك دائرة أو وزارة إلا وقدم أوراقه ولكن دون جدوى.
علي اعتقد بان الحكومة ستفي بوعودها وتقوم بتوظيف خريجي الكليات ، ولكنه سرعان ما اكتشف بأن الكلام هو لتهدئة الشارع ، ومازالت العملات الورقية، و"الواسطات" الفيصل في دوائر الدولة!

انتقادات لعشوائية "الجنابر"

بالمقابل هناك مَن ينتقد وجود "البسطيات" في معظم شوارع العاصمة ، معتبرينها حالة مشوهة لمنظر المدينة.
حيث يشير احد المارة من منطقة بغداد الجديدة ، وهو يقف محتارا اي طريق يسلك بعد أن حاصرته "الجنابر" من جهة ، والكتل الكونكريتية المحيطة بالسوق من جهة أخرى، إلا أن العشوائية حالة مميزة للبسطيات الثابتة والمتنقلة ، الذي يقصد السوق يمكنه السير لان أصحاب البسطيات لم يتركوا شبرا من الرصيف لم يقوموا باستغلاله، مشددا على أن البسطيات تسهم في إرباك حالة المرور ووقوف السيارات.
هذا إضافة إلى أن "الجنابر" تؤثر وبشكل رئيسي على نظافة وجمالية الشوارع والأسواق التي تشغلها حيث أصبحت أكوام من النفايات تتجمع في الشوارع الرئيسية.
يؤكد ابو كاظم احد سكنة منطقة البياع الذي تنتشر فيه البسطيات أيضا ، بأنها بعد مغادرة أصحاب "الجنابر" السوق تشعر بأن عاصفة ضربت المكان وجلبت كل الأوساخ وقناني الماء ، و"الكارتون" ، مما يشكل مظهرا لا يمكن ان تصفه بمظهر عاصمة. ويشير غالبية الأهالي وخصوصا الساكنين قرب الأسواق الشعبية بأنها نقمة على المواطنين والشارع ، موضحين بأنهم ينزعجون من محاولة أي شخص التقرب أو إبعاد بعض "قصورهم" المتحركة عن الرصيف .
ويؤكد شاكر عبد الله صاحب محل تجاري في منطقة الباب الشرقي ، والتي هي اكثر المناطق كثافة في عدد "البسطيات" ، بأنهم يستأجرون المحال بملايين الدنانير ، ويتحملون نفقات الكهرباء والماء والتنظيف ، بينما يأتي "ابو الجنبر" من دون عناء، ينصب سريراً حديداً قديماً ويضع فوقه مواد مشابهة للتي نبيعها في المحال ويقوم بمضايقتنا وينافسنا بطريقة غير شريفة.

البلدية تؤكد: لن نرفع التجاوزات من دون بدائل

فيما يؤكد رئيس المجلس المحلي لحي المشتل أن هناك تعليمات واضحة من الأمانة بعدم إزالة أي تجاوز أو أي سوق ما لم يكن هناك بديل.
صباح زنكة أضاف في حديثه مع (المدى) أن معظم المحال التجارية والبسطيات لم تلتزم بالضوابط المدرجة ضمن توجيهات أمانة بغداد،وبالتالي فان قيام الأمانة أو اعتزامها بإزالة التجاوزات نابع من عملها بمقتضى القوانين المرسومة لديها ولا تحتاج إلى الضوء الأخضر في ذلك.
من جانب آخر وفي ما يتعلق بموضوع سوق "المطبك" يشير زنكة إلى أن المجلس المحلي ينظر الى الموضوع من جهتين ، وهي المواطن والأمانة ، ونفكر في أعطاء الحلول النهائية في هذا الموضوع، وإذا تأتينا إشارة من القسم البلدي في منطقة المشتل بان هناك أماكن بديلة يتعين على أصحاب البسطيات الذهاب إليها ، ونحن بدورنا كمجلس محلي لا نسمح بإخلاء تلك البسطيات او المحال ما لم تكن البدائل متوفرة.
بدورها قامت أمانة بغداد باتخاذ إجراءات عدة لتنظيم عشوائية البسطيات ، حتى أصبح للأمانة قوة خاصة تقوم بإزالة ورفع التجاوزات من البنايات والمحال التجارية للحد من هذه الظاهرة، لكن بعد القيام بترحيل أصحاب البسطيات وبعثرة أغراضهم وتهديدهم سرعان ما يعودون بعد أيام ليمارسوا عملهم وكان شيئا لم يحدث ، حيث قامت البلدية بتنفيذ حملة لإزالة التجاوزات الحاصلة على الشوارع والأرصفة والأملاك العامة ومن ضمن تلك الحملة شارع الجمهورية الذي أصبح بحاجة كبيرة إلى إعادة تأهيله وتبليطه من جديد.
فيما شدد على ضرورة إزالة التجاوزات ، والمسقفات والبناء العشوائي والتجاوز على الرصيف ،وعدم الالتزام بالضوابط ، وهو جزء من عمل وصلاحيات الأمانة .
كما نفذت دائرة بلدية الأعظمية هي الأخرى حملة أزالت خلالها التجاوزات الحاصلة على الأرصفة والشوارع الرئيسة ضمن منطقة الكريعات.
و شهدت مدينة الكرادة حملة كبرى لإزالة التجاوزات الحاصلة على الشوارع والأرصفة والأملاك العامة نفذتها أمانة بغداد بالتنسيق مع القوات الأمنية. وتم إزالة عدد من الجنابر والبسطيات الموجودة بالقرب من مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني وشارع كسرة وعطش، وفي منطقة العلاوي وقد توعدت الحملة المتجاوزين بالغرامات والتوقيف.
بدوره صرح مديرعام العلاقات والإعلام في أمانة بغداد حكيم عبد الزهرة لـ (المدى) قائلاً: إن حملة أمانة بغداد لرفع التجاوزات سوف تستمر حتى يتم إكمالها، وأضاف: أن الأمانة وبالتعاون مع المجالس البلدية لجميع المناطق وخاصة التي تضم الشوارع الرئيسة والبالغ عددها ٢٢ شارعاً،سوف تكون في القائمة الرئيسة لرفع أية تجاوزات مهما كانت، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الأمانة تسعى لإيجاد البدائل، قبل رفع أي سوق.
وكان قد اكد أمين بغداد صابر العيساوي بأن الأمانة ستطلق حملة كبرى لإزالة التجاوزات كافة الحاصلة على (٢٢) شارعاً رئيساً في العاصمة تمهيدا للبدء بتطويرها.
واشار الى تكليف وكيل امانة بغداد للشؤون البلدية بتقديم جرد كامل بأعداد واشكال التجاوزات على هذه الشوارع على ان يقدم خلال اسبوع ليتم بعدها المباشرة بأعمال الازالة بشكل نهائي وإتخاذ الإجراءات كافة التي من شأنها الحيلولة دون عودتها من جديد لتشوه منظر وجمالية العاصمة بغداد وتعيق عمليات التطوير والتأهيل المخطط لها أوضح العيساوي ان الامانة وبعد رفع هذه التجاوزات ستبدأ بعملية تطوير هذه الشوارع وفي مقدمتها شوارع (الجمهورية، السعدون، أبو نواس، الكرادة داخل وخارج)وتشمل تأهيل واجهات الأبنية على نفقة أصحابها.